المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ـــــــــ المجلد: 58، العدد: 02،السنة 2021..، الصفحة:787.-810

واقع الحالة البيئية على ضوء انتشار كوفيد 19 وما بعده

The reality of the environmental situation in the Covid -19 pandemic

تونسي محمد الصالح

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة – كلية الحقوق

Moha.tounsi16@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/02/23 تاريخ القبول: 16 -05-2021 تاريخ النشر: .....

الملخص:

انتشر وباء كورونا في كل ارجاء العالم حيث خلف العديد من الضحايا، كما أثر سلبا على صحة الانسان والبيئة.

وبالرغم من اعتبار آثاره الآنية إيجابية الى حد ما في البيئة وعناصرها إلا ان الواقع المرتقب سيبرز لنا مجموعة من الآثار السلبية التي أضرت بالبيئة وساهمت في انتشار تلوث من نوع خاص وهو التلوث بالمعدات الطبية والبلاستيكية، بالإضافة الى التهديدات المستقبلية التي ستواجه العالم عند العودة الى الحياة الاقتصادية وما سينتج عنها من تلوث هوائي وتغييرات مناخية ذات شدة أكثر.

كما ان الوباء ساهم في التأثير سلبا على السياسات البيئية وذلك من خلال ملاحظة التأخر الذي حصل في عقد مؤتمرات التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي وكذا في تنفيذ الالتزامات البيئية التي تتحملها الدول.

كوفيد 19 لم يكن ورقة رابحة للبيئة سواء اثناء انتشاره او بعد القضاء عليه.

الكلمات المفتاحية:التغيرات المناخية، كوفيد 19، الآثار السلبية، الآثار الإيجابية البيئية.

Abstract:

The global spread of the virus has overwhelmed health systems, and caused widespread social and economic disruption. leaving many victims and affecting human health and the env ironment .Although the Covid crisis having a positive impact on some key environmental issues.

However, the prospective reality will show us a set of negative effects that harm the environment and contributed to the spread of pollution from a special type and is the contamination of medical equipment and plastic, in addition to the future threats that will face

واقع الحالة البيئية على ضوء انتشار كوفيد 19 وما بعده

the world. Upon returning to economic life, and the resulting air pollution and changes Climatic with more severity.

The epidemic has contributed to a negative impact on environmental policy and through observation delays that occurred in conferences climate change and biodiversity and as well as in the implementation of environmental obligations assumed by States .

The evidence of the Covid -19 has the trump card in the world and has an impact on the environment, either during its spread or after its elimination.

Keywords: changes climatic, covid-19, negative effects, positive effects environment.

المؤلف المرسل: بكار فتحي*

مقدمة:

انتشر كوفيد 19 بالصين ثم بعد أيام انتقل الى كل ارجاء العالم.

هذا ما دفع معظم الدول الى اتخاذ إجراءات وقائية صارمة تمثلت في الحجر المنزلي والصحي ثم تقييد وتقليص النشاطات الاقتصادية والتجارية والمواصلات.

كل هذه الإجراءات والتدابير الشاملة عالميا اوجدت مجموعة من الاثار التي تمثلت في النظرة اليها بشكل غير متفق عليه بين من يراها آثار إيجابية وبين من يعتبرها من الآثار السلبية على البيئة لدرجة انها سوف تزيد في المخاطر التي تهدد البيئة.

- يشمل موضوع البحث في محاولة الوصول الى ابراز اهم الآثار التي خلفها الوباء منذ ظهوره سواء

على البيئة بشكل عام او على التغيرات المناخية او التنوع البيولوجي، او السياسات البيئية الدولية التي كان العالم في انتظار تحققها في عام 2020 وما بعده.

نحاول في هذا الموضوع البحث عن هذه الآثار في ضوء انتشار الوباء بالإضافة الى التوصل الى دراسة استشرافية حول الآثار المرتقبة لما بعد الوباء والذي يعتبر من اهم ما يمكن توقعه حول العالم بالرغم من استمرار تفشي الوباء في انتظار القضاء عليه عن طريق اللقاحات المتوفرة، مقارنة بالوباء الذي يهدد البيئة والذي لا يمكن علاجه والقضاء عليه باللقاحات ...

الدراسة تقوم على تساؤل بسيط يتعلق بمدى مساهمة جائحة كورونا في التأثير على حماية البيئة بكاملها سلبا او إيجابا وبالتالي تتمحور الإشكالية حول: **ماهي أبرز التأثيرات والتداعيات التي أفرزها فيروس كورونا على البيئة؟**

لتحليل الموضوع جاءت الدراسة مقسمة الى مبحثين الأول يتعلق بالآثار البيئية المترتبة عن الحظر.

بينما تضمن المبحث الثاني عنوان: الآثار البيئية لما بعد جائحة كورونا.

المبحث الأول: الآثار البيئية المترتبة عن الحظر اثناء وباء كورونا

عقب انتشار وباء كورونا الذي اعتبرته منظمة الصحة العالمية جائحة كونية مست كل دول العالم، بادرت الحكومات الى فرض إجراءات وقائية حتمية والزامية لمواجهة الوباء والحيلولة دون تزايد العدوى وانتشاره على نطاق أوسع.

تمثلت هذه الإجراءات في فرض الحجر المنزلي وتقليص النشاطات التجارية والسياحية والمواصلات بكل أنواعها.

وقد ساهم هذا الحظر الجزئي او الشامل في ترتيب مجموعة من النتائج، بفعل الآثار التي تركها في البيئة خصوصا إضافة الى الآثار البشرية المتمثلة في الضحايا والمرضى.

تتمثل هذه الآثار حسب الدراسات والتجربة في الآثار الصحية وكذا التأثيرات الإيجابية على البيئة والمناخ من جهة (المطلب الأول)، وعلى الانسان في مجال ضرورة ضمان الدولة لأمنه الإنساني وبخاصة في الصحة والغذاء والبيئة. (المطلب الثاني).

المطلب الأول: آثار وباء كورونا على البيئة

يتفق الجميع على انه ونتيجة الحظر ظهر هناك نوع من تحسن نوعية الهواء وانخفاض نسبة التلوث الهوائي تتراوح بين 10% الى 30%.[1]

الفرع الأول: ظاهرة انخفاض مستوى التلوث

تبين ان نوعية الهواء وحالة الطبيعة في تحسن بفعل الحجر المنزلي الذي فرضته الدول اثناء انتشار الوباء.

أولا: تحسن نوعية الهواء

في إطار الدراسات التي أجريت على نطاق واسع اثناء انتشار الوباء وفرض الحجر المنزلي و الحظر الاقتصادي تم التداول حول العالم بوجود انخفاض كبير في نسب تلوث الهواء.

[1]Alterea Ingenierie, Covid 19 : les conséquences environnementales du confinement, in: construction21.Org, Publié le 09.06.2020.

واقع الحالة البيئية على ضوء انتشار كوفيد 19 وما بعده

كما اظهرت البيانات الصادرة عن برنامج –كوبرنيكوس– لتغير المناخ في أوروبا عن انخفاض معدل الحرارة في أوروبا بدرجتين عن معدل 1981–2010.

وتظهر صور القمر الصناعي –سنتينيل P5– تراجعا في متوسط مستويات تلوث الهواء بثاني أوكسيد النتروجين، حيث اصبح الهواء انظف.[1]

نتيجة هذا التحسن في نظافة الهواء، أصبح هواء المدن أنظف، كما ساهم الحظر في تقليص الاحتباس الحراري.

ومن الآثار الإيجابية المصاحبة لهذا الانخفاض في التلوث الهوائي[2] من انخفاض نسبة الوفاة خاصة اذا بقي مستوى تلوث الهواء منخفضا لمدة أطول وهذا ما يتوقعه علماء مركز البحوث المناخية بأسلو.[3]

وقد اثبتت منظمة الصحة العالمية ان تلوث الهواء يقتل حوالي 7 ملايين شخص عالميا لذلك يعتبر هذا الانخفاض في التلوث الهوائي من الفوائد الإيجابية على صحة الانسان.

ثانيا: حالة البيئة الطبيعية اثناء الحظر

يلاحظ ان تقليص النشاطات البشرية اثناء الحظر ساهم في التأثير على المجالات البيئية بشكل إيجابي ومن هذه المظاهر نشير الى:

- حالة المياه التي أصبحت أنظف في البحار والمحيطات والمجاري المائية وذلك بمعاينة اعماقها

التي أصبحت مستقرة من حيث الترسبات الموجودة بها بسبب نقص حركة الملاحة والسفن والأشخاص.

كما ازدادت كتلة الأسماك في البحار نتيجة تراجع الصيد لعدم الحاجة القصوى لهذه الأسماك ونقص الطلب عليها وتقليص التجارة والمواصلات.

- وكان للحظر جانب إيجابي اخر على المدن من حيث انخفاض وتقليص التلوث الضوضائي نتيجة

---

[1] مجمل هذه المعلومات: ما هو الأثر الحقيقي لفيروس كورونا على البيئة والتلوث وأيضا على تغيير المناخ؟
Wilks Jeremy, in: arabic.euronews.com, Publie le 13/04/2020.

[2] لمزيد من التفاصيل انظر: قردانيز وافية، الاليات القانونية لحماية الهواء من التلوث (دراسة في ضوء المواثيق الدولية والتشريع الجزائري)،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 4، سنة 2020، ص 369–382.

[3] الآثار الإيجابية لجائحة كورونا على البيئة، مجلة لوسيل، الدوحة، نشر في 2020/04/30. رابط المجلة: lusailnews.net

تقليص النقل الجوي والبري بدرجة تصل أحيانا الى 90%، وهذا الوضع يعد بمثابة رفاه للمواطنين من جهة لكنه أكثر من ذلك فهو مفيد للبيئة الحيوانية من طيور وغيرها عند البحث عن الغذاء والتكاثر والعيش في بيئتها.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للوباء

جاء فيروس كورونا ليحدث آثارا تدميرية كبيرة على الصحة والاقتصاد خاصة بحكم انتشاره السريع وغزوه العالم وايقافه للعديد من النشاطات الاقتصادية والاعمال والمشاريع والبرامج عبر العالم، وكذا آثاره السلبية على الاقتصاد عموما عند تعطيله للتجارة والسياحة والدراسة.

وبالرغم من الكلام عن بعض الآثار الإيجابية للكورونا بسبب الحظر الا انها آثار إيجابية مؤقتة غير دائمة وقد تضمحل بمجرد انهاء الحظر والقضاء على الوباء.

لذلك كان من الواضح التذكير بتداعيات على البيئة ومدى الآثار السلبية التي خلفها وما يزال يخلفها هذا الوباء.

أولا: الآثار السلبية للوباء الواجب الاهتمام بها

أثر حظر السفر والتنقل على البيئة بصفة إيجابية كما سبق الإشارة اليه، لكن من جهة أخرى كان علينا ان نعتبر هذا التأثير مؤقت بمثابة دروس للمستقبل من أجل الحفاظ على البيئة وذلك عن طريق التفكير في معالجة المظاهر الإيجابية التي كانت سببا في تحسين حالة البيئة مثل التقليل من حركة السيارات والطائرات وتنظيمها، والعمل على التقليل مستقبلا من الاحتباس الحراري عن طريق التقليل من أسباب تركيز الغازات الدفيئة، وكذا العمل على مواجهة أنواع تلوث المياه والهواءوالتربة، والعمل على استعادة نشاط التنوع البيولوجي النباتي والحيواني.

ان تحقيق هذه الأهداف يرتبط مستقبلا بالتقليص من الأسباب المؤدية الى التلوث مثل النقل والصناعة.[1]

كما ان مساهمة الفيروس وبالتالي الحظر في تقليص التلوث الهوائي[2] يبقى وضعا مؤقتا وذا مدة قصيرة إلا في حالة التفكير الجدي والوعي الحقيقي بأهمية الموضوع لدى المهتمين لان العودة الى الحياة الاقتصادية ستقضي على كل هذه الآثار النسبية ليعود التلوث بشدة أكثر.

---

[1] يمكن التعرف على مختلف هذه الأسباب: محمود بدوي، تأثير انتشار فيروس كورونا على البيئة، معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة، مصر، نشر في 2020/04/12، agri2day.com

[2] لمزيد من التفاصيل انظر: خروبي بزارة أمال، بن علي جميلة، جريمة تلويث البيئة الهوائية كيميائيا –دراسة مقارنة في إطار التشريع الجزائري–، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 2، سنة 2020، ص271–296.

واقع الحالة البيئية على ضوء انتشار كوفيد 19 وما بعده

أما من حيث الآثار السلبية التي اوجدها الوباء فهي آثار لا يستهان بها من حيث الاضرار بصحة الانسان والبيئة ومن حيث التأثير السلبي على الرأي العام.

ويمكن في هذا الموضوع ذكر اهم هذه الآثار التي سايرت الوباء منذ وجوده وتفاقمت مع استمراره، فهي آثار بيئية لكنها أيضا ذات طبيعة اجتماعية.

فمن حيث الآثار المباشرة على الصحة البيئية يمكن الإشارة الى ظاهرة خطيرة وجدت في كل المجتمعات وهي بمثابة تلوث صحي ذات علاقة بالبيئة يتمثل في رمي الكمامات في الطرقات وفي البحار والغابات وسائر المجالات الطبيعية الأخرى رغم خطورتها الصحية وعلى البيئة، خاصة وان هذه الكمامات غير قابلة للتحلل لسنوات قد تصل 400 سنة.[1]

لكن الازمة الخطر في الموضوع هي مسألة انخفاض تلوث الهواء واعتقاد الرأي العام بهذه المعلومات السارة رغم ان هذه الوضعية ستذهب وتعود ازمة المناخ بمجرد زوال الوباء وانتهاء الحظر وبالعودة الى الحياة الاقتصادية سيعود التلوث والغازات الدفيئة التي تتسبب في الاحتباس الحراري.[2]

ثانيا: تغيير المناخ لم يتوقف مع ظهور وانتشار كورونا.

جاء تقرير عن حالة المناخ العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO ان متوسط درجة الحرارة العالمية لعام 2020 بلغت حوالي 1.2 درجة مئوية وهو ليس بعيدا عن الدرجة الأكثر خطورة التي هي 1.5 درجة مئوية، لذلك من الضروري العمل على تفادي هذه الكارثة المناخية لحين اجتماع مؤتمر الأطراف في الدورة السادسة والعشرون حول اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن التغييرات المناخية.

وبالتالي فإنه ولحين انعقاد المؤتمر كان على الدول الأطراف مسؤولية تنفيذ اتفاق باريس لعام 2015 والاستمرار في الالتزامات المناخية الواجب تحقيقها لتفادي كوارث طبيعية أخرى.[3]

حيث أضرت التغيرات المناخية حتى في ظل الوباء بالأنهار الجليدية والمحيطات والطبيعة والاوضع المعيشية للإنسان والتي تتجلى في الاخطار المرتبطة بالمياه مثل الجفاف والفيضانات.[1]

---

[1] Alterea Ingerierie, op,cit.

[2] يلاحظ العلماء ان هذه الوضعية حصلت عقب الازمة المالية لعام 2008 بسبب انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالميا وإنتاج الاسمنت بنسبة 1.4% لتعود وترتفع الى 5.9% في 2010 وبالتالي نفس الحالة سيكون للازمة تأثير أكبر واطول امد على البيئة وصحة الانسان بعد الوباء. Aleterea Ingenierie, op.cit

[3] هذا ما جاء في تقرير متحدون في العلوم لعام 2020 والذي أظهر أن تغير المناخ لم يتوقف بسبب فيروس كورونا، للإشارة فإن هذه المجموعة التي تحمل اسم "متحدون في العلوم"تساهم فيها جهات دولية مختلفة هي: المشروع العالمي للكربون (ECP)، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ (IPCC)، لجنة اليونسكو الحكومية للبيئة (UNEP) ومكتب الأرصاد الجوية.

ومن بين الآثار القانونية للوباء على المناخ نلاحظ ان هذا الوباء عرقل القدرة على مراقبة هذه التغيرات من خلال النظام العالمي للرصد الجوي (GOS).[2]

وهذا التأخر بالإضافة الى ان وباء كورونا دفع بالدول الى تأجيل وتعطيل العديد من الاشغال حول التغيرات المناخية وبالتالي الى التأخير في تحقيق الأهداف البيئية وتعطيل الجهود الدولية في الموضوع.

كذلك ومن الآثار القانونية ذات العلاقة بالبيئة والتي جمدها الوباء والحظر، نشير الى ان الوباء دفع الى تأجيل وتعطيل العديد من الاشغال حول البيئة وبالتالي الى التأخر في تحقيق الاهداف البيئية كما سيأتي شرحه في المبحث الثاني.

ومن بين هذه الجهود الدولية نذكر الجهود المتعلقة بمواجهة التغيرات المناخية حيث اضطر الأمين العام للأمم المتحدة الى تأجيل قمة غلاسكو المزمع عقدها في نوفمبر 2020 والتي كان من المتوقع طرح 196 خطة مرشحة من الدول بهدف خفض الانبعاثات طبقا لاتفاق باريس.

وهكذا تأثرت هذه الجهود في مجال البيئة بالوباء.

كما علقت العديد من المؤتمرات البيئية الأخرى والاجتماعات الدولية مثل الخاصة بالتنوع البيولوجي والمحيطات.

كما هدد الوباء الجهود المحلية للوفاء بالالتزامات المناخية للدول.

ففي المجال الإقليمي تأثر الاتحاد الأوروبي عند تأجيله لمبادرات هامة مناخية تتمثل في مقايضة انبعاثات الكربون، وقانون المناخ.

كما تأثرت الشركات الكبرى عند عدم الوفاء بالتزاماتها بالمعايير البيئية.

ودائما وفي مجال حماية البيئة نذكر حالة التلوث التي ظهرت نتيجة تزايد النفايات غير القابلة للتحويل، بالإضافة الى تدهور الطبيعة من حدائق عمومية ومجالات محمية نظرا لتوقف السياحة وبالتالي نقص الصيانة والمتابعة.[3]

---

[1]تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2020 الذي جاء ضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيويورك، جنيف سبتمبر 2020.

[2]هو نظام عالمي متكامل للرصد تابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ويدخل ضمن برنامج المراقبة العالمية للطقس ويتمثل عمله في الرصد الخاص بالغلاف الجوي والغلاف الجليدي، للمزيد من المعلومات:
مرجع النظام العالمي المتكامل للرصد التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، طبعة 2019، منشورات المنظمة رقم 1160 وهو المرفق الثامن للائحة الفنية للمنظمة.

[3] يمكن الرجوع الى تفاصيل حول موضوع إدارة النفايات وتوزيع المواد الغذائية لمواجهة التلوث الذي اسفر عنه الوباء:
Robert Hamwey, Coronavirus : impacts sur l’environnement et défis a venir. Cnuced. Publié le 20/04/2020.

واقع الحالة البيئية على ضوء انتشار كوفيد 19 وما بعده

كل هذه الآثار تبقى اقل أهمية مقارنة بالآثار السلبية ذات العلاقة بالأمن الإنساني المتمثل في علاقة البيئة بالصحة والغذاء.

المطلب الثاني: تأثير وباء كورونا على الامن الانساني

لتحقيق الامن الإنساني الشامل من الضروري إيجاد علاقة متينة بين الامن الصحي والامن الغذائي والامن البيئي، خاصة امام تهديدات وتأثيرات جائحة كورونا على الانسان والبيئة.

حيث يعتبر الامن الصحي من المصطلحات التي تعود الى الواجهة وتستقطب الاهتمام بشكل أكثر كلما واجه العالم وباءا او كارثة ذات علاقة بصحة الانسان وبتهديده للاستقرار واستمرارية الدول.

امام وباء كورونا نجد ان الامن الصحي أصبح من أولويات اهتمام الدول والمنظمات، بالإضافة الى اهتمام هذه الأخيرة بمسألة الامن الغذائي الذي هو الاخر ذا علاقة من جهة بالوباء سلبا، وكذا بالأمن الصحي، خاصة مع التهديدات المتعلقة بنقصان انتاج الغذاء سواء توزيعه لأسباب عديدة نتجت عن الوباء مثل الإغلاقات الإجبارية، وتوقيف النقل والمواصلات والرحلات الجوية وغلق المصانع.

وقبل هذا وذاك لاحظنا تدهورا وتلوثا متزايدا في البيئة لامحالة سوف يؤثر من جهته في الأمن الغذائي والصحي.

حيث ان البيئة هي أحد العوامل المؤثرة على الصحة، ومن المعلوم ان هناك علاقة ثلاثية بين الأمن الصحي والغذائي والبيئي للوصول الى تحقيق الأمن الإنساني الشامل.

وإذا كنا قد أكدنا على الأمن البيئي في إطار هذه الدراسة بشكل أوسع فإنه من الضروري تحديد مدى أهمية الأمن الغذائي والصحي ومدى تأثره بانتشار جائحة كورونا.

الفرع الأول: آثار جائحة كورونا على الامن البيئي

لتحقيق الامن الإنساني في ظل انتشار الوباء، واجهت الدول تحديات كثيرة مرتبطة وذات العلاقة فيما بينها، ذلك ان الوباء أثر سلبا على الأمن الإنساني عموما سواء الاقتصادي او الصحي او الغذائي او البيئي.[1]

[1] للتعرف أكثر على الموضوع: الأمن البيئي

-Le Prestre Philippe, sécurité environnementale et insécurités internationales, revue québécoise de droit international, Année 1998, P271-291.

-Martens Lucile, le défi de la sécurité environnementale a l'ONU, les presses de sciences politiques, Thèses septembre 2015, p214.

غير ان العلاقة الأساسية في هذا الموضوع تتمحور حول ضرورة مواجهة العقبات والتهديدات الماسة بالأمن البيئي قبل كل شيء ثم الامن الصحي والغذائي في إطار سياسة شاملة تتحقق بفضلها الأهداف متكاملة في سبيل الوقاية ثم القضاء على الوباء.

أولا: البيئة عامل مقرر في الامن الإنساني[1]

البيئة هي أحد العناصر المؤثرة على الأمن الإنساني سواء في جانبه الصحي او الغذائي، وبالتالي هناك علاقة واضحة بين الحالة الصحية للإنسان والحالة الصحية للبيئة، أي بين الملوثات البيئية التي أحدثها الانسان في ظل الوباء وبين تدهور حالته الصحية خاصة ونحن نعاني من هذا الوباء.

ان الوضعية الحالية للوباء أدت الى ضرورة التفكير في وضع كل من ميدان الصحة والبيئة في برنامج حكومي واحد، وذلك في إطار ما يعرف بالصحة البيئية التي ترتبط بصحة الانسان والحيوان والنبات وما يتصل بالإنسان من اخطار وأوبئة.[2]

أمام هذه الحقائق كان على الدول ان تفكر في التخطيط معا بشأن البيئة والصحة والسلامة لمواجهة وباء كورونا وما بعده.[3]

ثانيا: الامن البيئي محور أساسي في الامن الإنساني

يعتبر الامن البيئي في ظل الاهتمام بحماية البيئة ضمن المنظومة الشاملة للأمن الإنساني وهو الأمن اللين الذي يرتبط بما يحيط بالإنسان من طبيعة وتنوع بيولوجي ومناخ نظيف الخ ...

حيث يرتبط بكل ما يحيط بالإنسان ويهدد سلامته وحياته وحياة المجتمع.

ومن بين التهديدات البيئية يمكن اعتبار ان التصرفات العادية للإنسان في زمن الكورونا تؤدي الى تهديد الأمن البيئي مثل عدم الاهتمام بالنظافة، ورمي الأغراض والأدوات الشخصية في الأماكن العامة والنفايات منها مثل الكمامات التي تصنف ضمن المساس بالأمن البيئي.

كما يشكل مساسا بالأمن البيئي التهديدات الحاصلة زمن الكورونا على القطاع البيئي الشامل من خلال عدم الاهتمام والمحافظة على الموارد الطبيعية وبخاصة الطاقة والماء وعدم حماية القطاع الغابي والنباتات والحيوانات.[1]

---

[1] يمكن التعرف على اهم عناصر الامن البيئي:
Frédérick Michel, La sécurité environnementale éléments de définition études internationales, ed : Institut québécois des hautes études internationale vol. 24, n 4, 1993, pp 753-765.

[2]Rebeyrote Véronique, l'Après Covid 19 : ne plus separer saute et environnement, revue France, culture, publié le 28/04/2020.

[3] للتعرف على تفاصيل والنظرة الشاملة على هذا الخطيط: روي ألبترنبغ- دوجلاس هيلمان، التخطيط بشأن البيئة والصحة لمواجهة وبائ كورونا وما بعده، الصفحة: The institut of internal Auditors, na, theua.org – publié le 20/04/2020.

واقع الحالة البيئية على ضوء انتشار كوفيد 19 وما بعده

ودائما في سبيل تحقيق الامن البيئي زمن الكورونا من الضروري اتخاذ ما يعرف بالإجراءات الضرورية للأمن البيئي الذي تتماشى مع الوضعية وذلك عن طريق الاعتياد على ممارسات وقائية معينة.[2]

بالإضافة الى احترام بعض الممارسات في كيفية التخلص من الأدوات المستعملة مثل القناع الطبي والكمامات والاكياس التي يجب ان تكون في الأماكن المخصصة لذلك وليس في الأماكن العامة والطرقات لتفادي تلويث البيئة والمحيط.

لذلك واخذا في الاعتبار مجمل هذه الممارسات ومدى احترامها يمكن القول ان الأمن البيئي أصبح ضمن متطلبات الأمن الإنساني خاصة في ظل انتشار الوباء وما يخلفه من تهديدات بشرية بيئية، خاصة وان الأمن البيئي أصبح من الحقوق العامة للمجتمع وتهديده يعني تهديد وجود الدولة والمجتمع ولن يتحقق الأمن البيئي إلا بالتوعية واحترام البيئة وزيادة الوقاية والحذر وتأمين الصحة العامة بتوفير الأمن الصحي للمجتمع.

الفرع الثاني: الأمن الإنساني في ظل موجات الأوبئة والفيروسات

تظهر هذه الأوبئة نتيجة فيروسات مصنعة او أخطاء بيولوجية. تعرض الإنسانية الى سلسلة من الاخطار حيث يعتبر فيروس كورونا من أخطر واشمل هذه الأوبئة.[3]

أولا: آثار كورونا على الامن الصحي كأحد مقومات الامن الانساني

عانت كل الدول سواء الغنية منها او الفقيرة حالة من القلق والارتباك في مباشرتها للوقاية من جائحة كورونا وذلك لعدم توفيرها بالشكل اللازم للمستلزمات الطبية الوقائية لمواطنيها ومرضاها وافتقادها

---

[1] بعض التفاصيل: دير امينة أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في افريقيان دراسة حالة –دول القرن الافريقي– مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق 2014/2013، صفحة 207.

[2] يمكن الإشارة الى هذه الإجراءات الوقائية المتمثلة في: استخدام المعقمات، ارتداء الكمامات، التهوية، تعقيم المنازل، التباعد الاجتماعي.

[3] واجه العالم سلسلة من الأوبئة قبل وباء كورونا اخطرها واشملها توسعا في مطلع الالفية الجديدة كهجمات فيروسية كل من فيروس سارس 2003، فيروس انفلونزا الخنازير عام 2009، وفيروس ايبولا في غرب افريقيا عام 2014، وأخيرا فيروس كورونا 19. حيث تنتقل العدوى بهذه الفيروسات بشكل اقل او أكثر خطورة عن طريق التلامس، وتتم الوقاية منها عن طريق النظافة الشخصية والتباعد الجسدي وهو ما يوصى به في الآونة الحالية مع انتشار فيروس كوفيد 19–
عبد الرحمان بن عبد الله الشقير، الأمن البيئي الصحي في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، دراسة وصفية لبعض الممارسات الصحية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 30 جويلية 2020. ص146.

للوازم الطبية من أجهزة تنفس وأدوات علاج، وكذا سوء تقديرها لاستمرار الوباء واستنفاذ مخزنها الطبي نتيجة عدم التخطيط والتقييم الحقيقي لمواجهة الوباء او لعدم حصولها على المساعدات من جانب الدول.

كل هذه الوقائع أجبرت الدول على الاعتراف بأنها عاجزة عن توفير الأمن الصحي لمواطنيها، حيث تأثرت الصحة العامة تأثيرا شاملا.

فالتهديدات الصحية[1]التي صحبت ظهور واستمرار وباء كورونا تركت آثار صحية جسيمة في معظم الدول.

لقد أصبح الأمن الصحي مهددا بسبب انهيار القطاع الاستشفائي وتخطي المستشفيات قدرتها في استيعاب المرضى ومعالجتهم، بالإضافة الى فقدان الادوية والمستلزمات الطبية والوقائية، هذا مع تزايد الإرهاق لدى الطاقم الطبي والتهديدات بإصابتهم بالعدوى بالإضافة الى الضغوطات الصحية والمعنوية.

أمام هذه التهديدات نخلص [ان الأمن القومي او الإنساني مهدد، لأن الامن الصحي هو ضمان لهذا الأخير وبالتالي من الضروري التأكيد على اهتمام الدول بالأمن الصحي خاصة عند اقترانه بوباء كورونا.[2]

وما يزيد في أهمية الامن الصحي كبعد انساني هو ارتباطه بالنظرة الشمولية والعالمية التي ظهر بها مع وجود جائحة كورونا وخروجه عن حدود الدولة الواحدة.[3]

ولقد اهتمت منظمة الصحة العالمية بشكل واسع بالأمن الصحي في ظل وباء كورونا وما ترتب عنه من تهديدات متعلقة بتأثيره على الأمن الغذائي والسياسي والاقتصادي والوقائي.

حيث يظهر دور المنظمة جليا في مواجهة انتشار الوباء كونها هي الجهة الدولية المهتمة بعملية علاج الأوبئة والجوائح والعمل على تقليلها او الوقاية والحد منها نظرا لتفاوت قدرات الدول في مواجهة تلك الأوبئة.

---

[1]هذا بالرغم من ان الدول والمنظمات الدولية مسؤولة على ضمان الحق في الصحة، انظرالمقال: ايمان العباسي، ضمانات الحق في الصحة من خلال النصوص القانونية الدولية والوطنية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 54، العدد 5، سنة 2017، ص 253-276.

[2] جاء تعريف الأمن الصحي كأحد مفاهيم الأمن الإنساني، فهو أحد مقومات تحقيق الأمن القومي ومنه الأمن العالمي، تقرير حول التنمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1994.

[3] جيلي سلمى، الأمن الصحي ضمانة الأمن القومي -جائحة كورونا نموذجا- جامعة البليدة 2، الصفحة Politics-dz.com

حيث جاء في المقال ان ابعاد الأمن الصحي تتمثل في مجال الصحة العامة، والرعاية الصحية، والتربية، وعلاج الامراض الشائعة والوبائية والاعتماد على الدراسات الاستشرافية، وهكذا علينا بالتذكير بضرورة الاهتمام بهذه الابعاد بشكل أوسع في ظل جائحة كورونا وما بعدها.

وللمنظمة اطار قانونيا دوليا خاصا بها من اجل التصدي لمختلف الأوبئة والفيروسات أهمها قانون الصحة العالمي او النظام الصحي العالمي الذي يشمل مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي ساهمت في التأطير الصحي العالمي.[1]

غير ان قانون الصحة العالمي هو النظام الأساسي لتنظيم الامراض والذي يتكون من مجموعة اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 الهدف منها الوقاية والحماية والتحكم في انتشار الامراض، كما تمثل هذه اللوائح أحد صور التعاون الدولي في مجال التعاون الدولي من اجل الاستجابة للطوارئ الصحية.[2]

وهكذا فإن منظمة الصحة العالمية تتصدر مكافحة الأوبئة خاصة في اطار ما يسمى "ببرنامج العمل العام الثالث عشر 2019/2023" الذي يهدف الى التغطية الصحية الشاملة في ظل الأوبئة.[3]

بالإضافة الى ما يتعلق بنظام الرصد الوبائي والانذار الذي تقوم به المنظمة.[4]

وللإشارة وقعت وزارة الصحة الجزائرية على هذا البرنامج الذي يمتد العمل به لسنتين مع منظمة الصحة العالمية لتمكين الجزائر من الاستفادة من خبرة المنظمة حيث يأخذ هذا البرنامج الاولويات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم التوقيع على البرنامج مع ممثل المنظمة العالمية للصحة في مارس سنة 2021.

ولا يفوتنا في هذا الموضوع التذكير أيضا بالقانون الدولي لحقوق الانسان الذي يعد هو الآخر ركيزة أساسية لضمان الامن الصحي وحماية الافراد من الأوبئة.[5]

ثانيا: مسألة الأمن الغذائي[6] اثناء انتشار الوباء

نجد نفس الآثار أوجدها الوباء بالنسبة لتحقيق او ضمان الامن الغذائي لأفراد المجتمع وبالتالي عجز الدولة عن ضمان أمنها الغذائي في الحال وحتى في المستقبل، ولتحقيق وتعزيز أمنها الغذائي على

---

[1] نذكر اهم هذه المعاهدات: المعاهدة الصحية الدولية التي ابرمت على التوالي في سنوات 1997، 1993، 1992.

[2] لوائح 2005 تعد بمثابة اتفاقية دولية ملزمة على المستوى القانوني بين 196 دولة.

[3] التفاصيل: منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعون برنامج العمل الثالث عشر 2023/2019 تعزيز الصحة والحفاظ على سلامة العالم وخدمة الضعفاء، افريل 2018.

[4] التفاصيل حول الموضوع، منظمة الصحة العالمية، الرصد والتنبؤ والاستجابة، الرابط: www.emro.who.int

[5] يمكن الرجوع للتفاصيل: محمد شعبان عبد العزيز، دور منظمة الصحة العالمية في مواجهة انتشار جائحة كورونا، المركز الديمقراطي العربي، ديسمبر 2020.

[6] يلاحظ وجود علاقة بين الامن البيئي والغذائي، التفاصيل حول هذا الموضوع: بوكميش لعلى، باية فتيحة، المفهوم الجديد للأمن البيئي وتأثيره على الأمن الغذائي. دراسة قانونية تحليلية في ضوء التشريع العام، مجلة الحقيقة، المجلد 12 العدد 3، 2018. جامعة أدرار، ص: 85-108.

الدول قبل كل شيء تأمين اكتفائها الذاتي من مخزون ومنتوج الأغذية الضرورية وهو العنصر الرئيسي في عملية تحقيقها للأمن الإنساني عموما.

لقد خلق وباء كورونا آثار جسيمة على الأمن الغذائي، حيث أصبح الأخير مهددا أمام الإغلاق الكلي لوسائل النقل والمواصلات ومؤسسات الإنتاج والتوزيع خاصة بالنسبة للدول الفقيرة أو التي تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار.[1]

وقد اتفق الجميع ان التوسع في انتشار وباء كورونا سيهدد نظام الغذاء العالمي حيث ان الدول تمتلك حاليا الحد الأدنى من الامدادات الغذائية، كما ان الإنتاج الزراعي تأثر سلبا بسبب الجائحة.[2]

ولمواجهة الأزمة الغذائية على الدول تحسين توزيع الغذاء، وعليها بأن تحدد احتياطاتها الغذائية المتوفرة لصعوبة الحصول على الأغذية في ظل المخاطر التي تواجهها من مخاطر الأسعار ومخاطر الامدادات، كما عليها ان تعمل على تخزين السلع الغذائية كاحتياطي طويل الأمد لضمان امنها الغذائي.

ونظرا لأهمية ومصيرية الأمن الغذائي في مثل هذه الظروف يرى البعض ان ازمة كوفيد 19 هي اختبار حقيقي لصلابة ونجاعة الأمن الغذائي للدول.[3]

المبحث الثاني الآثار البيئية لما بعد جائحة كورونا

ما يزال الوباء يحصد الخسائر البشرية والبيئية، ولا يمكن القول بزوال هذه الجائحة في الآجال القريبة إلا في حالة نجاح اللقاحات المجربة لحد الساعة.

غير ان التوقعات والتنبؤات في الموضوع تؤكد على وجود تداعيات على البيئة وعلى التنمية المستدامة من جهة وكذا تهديدات بيئية لما بعد كورونا وتحديات تواجه العالم بأسره في مجال حماية البيئة وإعادة بنائها وأكثر من ذلك التفكير في سياسة بيئية جديدة لمواجهة ما سوف يخلفه الوباء على البيئة والانسان.

---

[1] تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يشير الى الآثار السلبية لجائحة كوفيد 19 على الأمن الغذائي، حيث وضعت المنظمة ستة مجالات لمواجهة تحدي الأمن الغذائي في ظل الجائحة ونذكر أهمها: مراقبة أسعار المواد، التنسيق في سلسلة القيمة الغذائية، سلامى الأغذية اثناء انتشار الفيروس، ضمان مجال صيد الأسماك، التوسع في الزراعة الرقمية. تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، القاهرة 2020، ص17-23.

[2] يعتبر وباء كورونا وباء وأزمة عالمية يمكن قياسها على الازمات العالمية الكبرى لكن بشكل أكثر حدة، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، وهذا ما يتعرض اليه مقال:

Golay Christophe, Crise et sécurité alimentaire : Vers un nouvel ordre alimentaire mondial ? Revue internationale de politique et développement, n : 1, 2010, Genève, P229-248.

[3] هشام المكري، الأمن الغذائي العالمي في ظل جائحة كوفيد 19، المعهد المصري للدراسات، الموقع: eipss.eg.org منشور بتاريخ 2020/10/19.

واقع الحالة البيئية على ضوء انتشار كوفيد 19 وما بعده

المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

نظرا لظهور هذا الوباء وعدم تمكن الدول من السيطرة عليه أو مواجهته أو القضاء عليه في وقت وجيز أصبح تحقيق أهداف التنمية المستدامة مؤجلا إلى وقت غير معلوم وبالتالي من الصعب الاستمرار في جدول أعمال وأجندات ما تم الاتفاق عليه.

غير انه ومن جهة أخرى كان الوباء الأثر الإيجابي في تحقيق التعاون والتضامن بين الدول.

الفرع الأول: الاتفاق على الرجوع إلى المبادئ البيئية

نجد شبه اتفاق ضمني بين الدول حول ضرورة الاعتماد على بعض المبادئ البيئية لمواجهة الوباء في الحاضر وللعودة إلى الحياة الطبيعية بعد الوباء من جهة أخرى.

ومن ضمن هذه المبادئ التي ظهرت على مستوى العلاقات بين الدول نذكر:

أولا: مبدأ التعاون:

حيث أصبح هذا المبدأ أحد المبادئ المعول عليها والمعتمد عليها لمواجهة الوباء ومقوماته ولتحقيق القضاء عليه، حيث يكن هذا التعاون في مجال البحث الطبي ومن اجل الوصول إلى حلول عالمية حول البحث العلمي وحماية البيئة والرعاية والوقاية الصحية.

أصبح العالم يعتمد على هذه الأهداف مجتمعة والتي تعتبر بمثابة تحد جديد وحقيقي وذا أولوية وهي الأهداف المتمثلة في العلاقة المتلازمة بين البحث العلمي والرعاية الصحية وحماية البيئة.[1]

لذلك نعيد التأكيد على انه وأثناء جائحة كورونا عرف التعاون الدولي مستوى نادر الحدوث، حيث يرى البعض أن هذا الاهتمام والتعاون في قضية معينة تأكدت بيئيا في إطار الاهتمام بالتغيرات المناخية وفي أهداف التنمية المستدامة فحسب.[2]

ثانيا: الجانب الإيجابي النسبي لكورونا

---

[1] أكد على هذه العلاقة أ.د محمد ولد اعمر، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة العربية، Alesco

- م. خلف العقلة، جائحة كورونا (كوفيد19) وتداعياتها على اهداف التنمية المستدامة، نشرية الألسكو العلمية، نشرية علمية متخصصة– العدد1 ماي 2020، الموقع: Alesco.org.

[2] ياسين حرشوفة، عبد العزيز فحراس: فيروس كورونا والتغير المناخي، أوجه التشابه وكذا تداعياتها على اهداف التنمية المستدامة 2030، ص19.

أما من الناحية الإيجابية فعلينا أن نقول بأن الوضعية المناخية التي تركتها كورونا وتقرير الحظر لن تبقى بهذا المستوى المنخفض للتلوث المرتبط بالنشاطات الاقتصادية ذات المستوى الأدنى لكن من غير المنطق القول أو الاستنتاج بأن مستوى التلوث الهوائي سيبقى ضعيفا أو أن هناك تحسنا مستداما للبيئة نظرا لأن الوضع سيتغير بمجرد العودة إلى النشاط الاقتصادي.

لذلك نجد العديد من المدافعين على البيئة ينادون بتطبيقات صارمة بعد اختفاء الوباء عن طريق وضع مخططات للحفاظ على الوضع القائم وذلك بأن تكون نشاطات مؤسسات النقل والصناعة أقل تلوثا.

ان القول بأن وضعية تحسن التغيرات المناخية وانخفاض التلوث الهوائي هو بمثابة ان الازمة مفيدة للبيئة غير أكيد ذلك لأنها ستصبح نقمة وكارثة بالنسبة للبيئة على المدى البعيد لأن المناخ يحتاج الى انخفاض عادي ودوري وليس لمرة واحدة وبشكل مطلق وفي مدة قصيرة كما هو حاصل حاليا، ذلك لأن التلوث سيعود من جديد وربما بأكثر حدة لحاجة الدول الى إعادة دفع اقتصادها من جديد وأكثر من ذلك يمكن لبعض الدول ان تتراجع عن التزاماتها في اتفاق باريس لعام 2015 او التراجع حتى عن التدابير التي بدأت في تنفيذها لمكافحة التغيرات المناخية نظرا لان التغيرات المناخية ليست ازمة مثل وباء كورونا ولكنها ضرورة حتمية للتغيير الذي لا رجعة فيه عن طريق تدابير قانونية ومؤسساتية.[1]

بضاف الى هذا الاتجاه ما جاء به العالم Le Trent Hervé عندما اعتبر ان تعديل او تغيير منحنى التغيرات المناخية لا يمكن ان يأتي في وقت قصير ذلك لأن تصاعد التلوث الهوائي حصل نتيجة الاحتباس الحراري لأمر طويل ولذلك ليس أياما او أشهرا قليلة هي التي تساهم في انخفاضه وتغيير الظاهرة.[2]

أما الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أنطونيو غوتشيريش وعند تعرضه لقمة الأمم المتحدة السنوية للمناخ التي كان من المقرر عقدها في غلاسكو في نوفمبر 2020 والتي أجلت الى وقت لاحق فهو يقول ان تأجيل الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ يمثل آخر ضحايا فيروس كورونا بالإضافة الى غيرها من المؤتمرات البيئية، كما أصبح حشد جهود الحكومات لمعالجة قضايا المناخ أكثر الحاحا وضرورة مما كانت عليه من قبل.[3]

الفرع الثاني: أثر جائحة كورونا على ابعاد التنمية المستدامة حاضرا ومستقبلا

---

[1] هذا هو النداء الذي عبر عنه Germenne François، باحث بجامعة لياج في مجلة : La tribune. Publié le 01/04/2020, page latribune.fr.

[2] D'Allens Gaspand, pour le climat, il y'aura « un avant et un après coronavirus » in Reporterre, le quotidien de l'écologie, publié le 17 mars 2020, page internet : m.reporterre.net

[3] Wilkinson Daniel, 2020/04/16 كيف يمكن ان يؤثر كورونا على ازمة المناخ، نشر في

الموقع: hrw.org

واقع الحالة البيئية على ضوء انتشار كوفيد 19 وما بعده

كذلك ومن الآثار السلبية التي ستخلفها جائحة كورونا بعد اختفائها وحتى اثناء وجودها هي تراجع وتخلف الدول وحكوماتها على تحقيق ابعاد التنمية المستدامة.

أولا: البعد البيئي وأزمة كورونا

الحالة السلبية للبعد البيئي ما تزال غير واضحة في الحال لكن هناك اتفاق على تدهور البيئة من جديد بعد اختفاء الوباء خاصة فيما يتعلق بتحسين التغيرات المناخية وتلوث الهواء.

ذلك انه بالضرورة ستلجأ الدول المتطورة خاصة الى استرجاع او تعويض ما فاتها من خسائر مالية واقتصادية وطاقوية باللجوء الى مضاعفة سياسات التصنيع الضخمة وهو ما سيؤدي قطعا الى تغيرات مناخية أكثر تضررا بالمحيط وبالبيئة.

خاصة وأن هذه الدول هي من الأصل لا تهتم ولن تهتم بالالتفات الى السياسات البيئية النظيفة ولن تحترم الاعتبارات البيئية بما فيها الاتفاقيات البيئية حيث انها تعمل دائما على تفضيل المصلحة الاقتصادية والمالية على حساب المحافظة على النظام البيئي والإبقاء على نظافة البيئة.

وسوف يزداد التأثير السلبي على البيئة بعد كورونا نتيجة ما تركته هذه الأخيرة من نفايات ومخلفات طبية وسوء معالجتها بشكل صحي وآمن.

زيادة على مخلفات التعقيم والتنظيف وسوء استعمالها مما يؤدي الى تلويث التربة والمياه والهواء بشكل متزايد سواء اثناء الوباء او بعده.[1]

ثانيا: أثر أزمة كورونا على البعد الاجتماعي

بالرغم من وجود مؤشرات اجتماعية إيجابية سبقت الإشارة اليها مثل التضامن الاجتماعي الا ان نقص الوعي واحترام الإجراءات الوقائية واتخاذ بعض التصرفات المنافية لسياسة الوقاية تجعل البعد الاجتماعي متخلفا من حيث التوعية الفعلية.

وهكذا نشير الى مجموعة من المؤشرات الاجتماعية السلبية التي دعت اليها الإجراءات الوقائية والتي أثرت سلبا على البعد الاجتماعي وعلى تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية للتنمية المستدامة.

---

[1] نجد ان الاستخدام غير المقنن وغير المنظم لأدوات التعقيم والتنظيف والوقاية والتطبيب واستخدام السوائل الكيماوية من تركيبات الكحول والكلور كلها ذات آثار سلبية ومضرة للبيئة على المدى الطويل وبالتالي ولتحقيق البعد البيئي على الجهات المعنية التفكير في كيفية مواجهة هذه المخاطر على البيئة عن طريق التوعية.

د، عمر الحسيني، اثر ازمة كورونا على اهداف التنمية المستدامة في العالم ومصر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، منشور في 2020/04/14، الموقع: masrsad.ecsstudies.com

هناك غلق مستمر للمدارس وتقليص التعليم في الجامعات والتكوين المهني وفي مختلف التربصات وهو تأخر في المنظومة التعليمية الشاملة، وفي المقابل نلمس تضخما كبيرا في المنظومة الصحية التي أدت الى ظهور العديد من المشاكل والآثار السلبية التي ستبقى بعد اختفاء الوباء والتي من الصعب القضاء عليها نهائيا.

هذا التأثير السلبي على البعد الاجتماعي تعليميا وصحيا وغذائيا سيؤدي الى ضرورة التفكير في إعادة النظر في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومراجعة أهدافها الأممية والإقليمية.

وبالرغم من وجود جانب إيجابي في منظومة التعليم عن بعد او ما يعرف بالتعليم الرقمي خاصة في الجامعات التي قد يضيف تقدما جديدا في التنمية إلا ان فعاليته لم تتأكد في كل الدول لضعف وتأخر العامل التكنولوجي والامكانيات المتاحة التي تبقى محدودة في الدول النامية خاصة من حيث الاقتصاد الرقمي والتعليم عن بعد وضعف خطوط اتصالات الانترنيت والتدفق.

ثالثا: البعد الاقتصادي يرتبط تحقيقه بالبعد البيئي

يتمثل هذا البعد في ضرورة توفير الغذاء ومكافحة الفقر والبطالة، وهو الامر الذي لم يتحقق خاصة مع زيادة الكساد الاقتصادي العالمي والمرض وافلاس الشركات.

ومع تحويل الدول عامة نفقاتها نحو الجانب الصحي والتخطيط المالي لهذا الغرض مما أدى الى الانفاق على الآثار السلبية للوباء على حساب الانفاق على مكافحة الفقر والبطالة وتوفير الماء الصالح للشرب والصرف الصحي.

كل هذه الأوضاع المؤسفة حالت دون تحقيق البعد الاقتصادي لأهداف التنمية المستدامة.

لذلك فإن خطة التنمية المستدامة ستواجه عراقيل مادية مضافة اليها العراقيل المالية والسياسية وستتجه الدول بعد كورونا الى تحويل وتغيير أولوياتها حول التنمية والاهتمام بالإنفاق على الاقتصاد أكثر وتوفير الحاجيات الأساسية قدر الإمكان.

المطلب الثاني: مستقبل البيئة بعد كورونا

التحدي الأكبر الذي يبقى قائما امام العالم بأسره هو ضرورة الاستمرار في المحافظة على نسب انخفاض التلوث الهوائي والتحسن في التغيرات المناخية.

فهل سيعود العالم الى ما كان عليه لاسترجاع ما فاتته من خسارة اقتصادية وذلك بمضاعفة الإنتاج وعدم الاهتمام بما ينتج عن ذلك من تلوث للبيئة وانهيار للموارد الطبيعية وتدهور في المجالات الطبيعية

واقع الحالة البيئية على ضوء انتشار كوفيد 19 وما بعده

ام ان العالم سيحاول بناء عالم جديد أكثر استدامة والاستمرار في الوقاية والحذر التي طبقها اثناء الحظر الصحي.

الفرع الأول: محاولات الإبقاء او الاستقرار بعد وباء كورونا

هناك تحديات ودراسات استشرافية لما بعد كورونا توحي بعزم بعض الدول من الاستفادة بالسياسة والعادات المطبقة في اثناء جائحة كورونا والاستمرار في تنفيذ نفس السياسة الوقائية تقريبا.

أولا: مخطط الدفع الأوروبي

هذا المخطط يؤكد على تطبيق قواعد التنمية المستدامة في إطار الميثاق الأوروبي للبيئة عن طريق العهد الأخضر لأوروبا.[1]

يهدف هذا العهد الى جعل اقتصاد الاتحاد الأوروبي مستدام عن طريق تغيير التغيرات المناخية والبيئية، وتحول عادل وتشاركي عن طريق مخطط عمل يتضمن ترقية الاستعمال الفعال للموارد عن طريق اقتصاد نظيف وإعادة بناء التنوع البيولوجي والتقليص من التلوث.

هذه السياسة البيئية تجعل من أوروبا قارة نظيفة مناخيا لعام 2050 وذلك بتشريع أوروبي للمناخ، لينتقل من الالتزام السياسي الى الالتزام القانوني.

يتضمن هذا التشريع كل من التكنولوجيا والطاقة والمشاركة.[2]

ثانيا: الأثر الإيجابي على سلوك الافراد نسبيا

كان لجائحة كورونا الأثر الإيجابي في إطار البعد السلوكي الإيجابي والذي ساهم في تحقيق ما يعرف بالتضامن الاجتماعي في إطار أحد المبادئ البيئية.

---

[1] انظر التفاصيل:
Pacte vert pour l'Europe. Bruyninckx Hans, Ensemble nous pouvons aller de l'avant : bâtie une planète durable après la crise du coronavirus, Agence européenne pour l'environnement, in : eea.europa.eu, publié le 23/06/2020.

[2] نلاحظ ان أوروبا تبنت سياسات بيئية متعددة أهمها: العهد الأوروبي للمناخ في 9 ديسمبر 2020 وآخر متعلق بالطاقات المتجددة للبحار في 19 نوفمبر 2020 واستراتيجية الاتحاد الأوروبي حول استدامة الموارد الكيماوية في 14 أكتوبر 2020، ومخطط خاص بالمناخ لآفاق 2030 في 17 سبتمبر 2020 واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لإدماج النظام الطاقوي المستدام في 8 جولية 2020 واوله كان في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لصالح التنوع البيولوجي لآفاق 2030 في 20 ماي 2020.

Bruynickx Hans, op.cit.

لقد تأكد الشعور التضامني الذي يرتبط بين مصير الفرد والمجتمع والحكومات وذلك لأجل التقليل من الآثار السلبية للوباء ومقاومتها.

وتجدر الإشارة الى وجود اهتمام أيضا بمبادئ بيئية أخرى مثل مبدأ الوقاية ومبدأ الحيطة ومبدأ الحماية.

غير ان هذا لا يعني بعيد عن الآثار السلبية البيئية بل العكس حيث ان التأثير السلبي للفيروس سيؤدي على المدى البعيد الى التأثير سلبا على خطط التنمية المستدامة عالميا، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بما فيها ما يتعلق بتحقيق اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيقها من حيث التأخير والتقصير في التنفيذ.[1]

الفرع الثاني: التحديات لما بعد كورونا[2]

كيف يمكن لنا ان نبيني عالما أكثر استدامة وأكثر مقاومة للأوبئة خاصة البيولوجية منها بعد جائحة كورونا.

أولا: صعوبة المرحلة بالنسبة لدول العالم

ان فترة ما بعد كورونا تظهر صعبة جدا اين ستضطر الدول الى اتخاذ قرارات مصيرية خاصة في مجال إعادة دفع الاقتصاد.

وحتى تضمن الإبقاء في هذا المستوى في إطار عالم او قارة مستدامة خاصة حول المناخ يمكن ان نتبع المعارف والتجارب الأوروبية الخاصة بمرحلة ما بعد كورونا.

حيث ان هذه المرحلة ستجعل من دول العالم يواجهون تحديات ذات علاقة بما خلفه الوباء سلبا وكذلك ما تركه من الناحية الإيجابية وضرورة الاستمرار فيه.

نجد من جهة ان على الدول مواجهة تلوث من نوع خاص جديد تركته جائحة كورونا وهذا التلوث المرتبط بتزايد النفايات غير القابلة للتحويل الذي ساهم في تلوث الهواء أيضا وهنا يظهر التحدي في كيفية إدارة وتسيير مثل هذه النفايات بما فيها النفايات العضوية.

---

[1] وهي الأهداف 17 المتعلقة بالتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية وفي مجالات عدة مثل التعليم ومستوى المعيشة والصحة والنظافة، ومكافحة الفقر وجودة المياه والخدمات، وتعرف هذه الأهداف باسم –تحويل عالمنا– وضعت من قبل الأمم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة في 25 سبتمبر 2015 وأول جانفي 2016 تحت تسمية خطة التنمية المستدامة لعام 2030. الدورة 70، صدر بتاريخ 21 أكتوبر 2015.

[2] يمكن التعرف على بعض هذه التحديات: منصور أبو كريم التحديات الجديدة للنظام الدولي: الامن الإنساني والصناعي في مواجهة فيروس كورونا، المركز الديمقراطي العربي 19 مارس 2020.

واقع الحالة البيئية على ضوء انتشار كوفيد 19 وما بعده

على الدول أيضا مواجهة أزمة عودة المجالات الطبيعية الى الحياة الطبيعية حيث واجهت الأنظمة البيئية الطبيعية سوء الصيانة والنظافة نتيجة نقص السياحة، وتوقف النشاطات المرتبطة بهذه المجالات المحمية وتقرير الحظر الصحي على عمال صيانة هذه المحميات بأنواعها.[1]

ثانيا: التفكير لما بعد كورونا: الاستراتيجيات

من اهم المسائل المطروحة لما بعد كورونا هي ضرورة الاستمرار في السياسات الوقائية المتبعة اثناء الجائحة خاصة في مجال الوقاية من التلوث بكل انواعه ولكن أيضا معالجة الصور الجديدة للتلوث التي ظهرت مع كورونا.

غير ان الأهم من ذلك هو التفكير في تحقيق مجتمع مستدام في جوانب عديدة، ومن هذه الجوانب يمكن الإشارة الى بعضها مثل:

- العمل على الاستمرار في استعمال الطاقات المتجددة كأولوية طاقوية بدلا من الطاقات الاحفورية

التيتوقفت نتيجة الحظر الذي استدعت اليه الإجراءات الوقائية ضد كورونا، وهو التوجه الذي يدعو اليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة.[2]

حيث الدعوة الى إعطاء أهمية الى الطاقة النظيفة لإعادة دفع الاقتصاد بعد كوفيد 19، والذي بدوره سيحقق جزءا كبيرا من اهداف اتفاق باريس وكذا انشاء اقتصاد مستدام.

- العمل على الاستمرار في احترام الحياة وبالتالي تقليص الوتيرة اليومية لحياتنا ومحاولة ادخال نظام

بيئي جديد فيما يتعلق بالتنقل والرحلات.

- أيضا إيجاد الطرق والاستراتيجيات التي تجعلنا نحتفظ بالمكسبات البيئية ولو القليلة التي سيخلفها

الوباء مثل طرق الاستهلاك والتحرك واستعمال المواد الطبيعية.

- كذلك محاولة الإبقاء على التضامن والتعاون بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية خاصة في مجال

---

[1] يمكن الإشارة مثلا الى تأثير الحدائق العامة التي هي أكثر علاقة بالجمهور وبالسياحة وهو ما أثر أيضا على المحافظة على الأنظمة البيئية لهذه الحدائق وتراجع مشاريع التنمية المستدامة بها سواء الحالية او المستقبلية، ونفس الوضعية نجدها بالغابات والمساس بتنوعها البيولوجي نظرا لنقص الرقابة والصيانة وتزايد الاعتداء عليها. انظر مجمل هذه الأوضاع.

Nery Raphael et Brismalein Alexandre, Covid 19, Impacts directs et indirects sur l'environnement, publiéé le 14/10/2020.

[2] دعوة من المديرة التنفيذية للبرنامج Andersson Inger, changement climatique et environnent: penser l'après Covid19, in : onu.info- publié le 14/06/2020.

الوصول الى تفاهم بين أنصار تيار الخضر الذي يعمل على حماية الرأسمال البيئي وتيار الاقتصاد الذي يعمل على تحقيق الرأسمال المادي.

- كما ان مسألة التنوع البيولوجي أصبح من اهتمامات العلماء والباحثين ليس فقط لأجل المحافظة عليه ولكن في مسألة استخدامه لأغراض حماية البشرية وليس لخلق الفيروسات وجعله من الأنشطة البشرية غير المراقبة وغير المنظمة.[1]

- ساهمت جائحة كورونا بدفع الدول الى التفكير في ضرورات متعددة الجوانب وهي: الضرورات المناخية، والبيئية والاجتماعية وهي الضرورات الواجب التفكير والتخطيط لها.

الخاتمة:

لا يمكن القول بوجود اتفاق شامل بين الدول او الافراد فيما يتعلق بآثار كورونا سلبا او إيجابا، انما الواقع الذي عايشه ويعيشه العالم اثبت ان كورونا خلفت آثارا لا يستهان بها سواء كصعوبات ومشاكل او تداعيات واجب التفكير فيها او كتحديات علينا ان نخصص لها مجموعة من الاستراتيجيات المستقبلية.

غير ان هذا الموضوع اوجد لنا مجموعة من الآثار بحسب النظرة اليها سواء سلبا او إيجابا والتي يمكن تحديدها ومحاولة إعادة تكييف طبيعتها وتكييفها في نهاية الوباء وهي:[2]

تحسن جودة الهواء كأثر إيجابي نتيجة توقف النشاطات الاقتصادية.

تراجع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وذلك أيضا نتيجة توقف النشاط الاقتصادي إلا انه يبقى لفترة مؤقتة مما يجعلنا نعتبره ليس بالأثر الإيجابي خاصة بعد كورونا.

عالم للحيوانات منتشر في المدن نتيجة انعزال البشر والذي أثر سلبا وايجابا.

نظافة المياه المؤقتة أيضا نتيجة قلة الحركة في البحار من سفن وسياحة.

والاهم من ذلك زيادة النفايات بأنواعها من مخلفات بلاستيكية سواء الطبية او الغذائية والمنزلية.

ثم أيضا من حيث الأهمية تجاهل الدول لأزمة المناخ التي كانت مطروحة قبل الوباء وبالتالي التأثير في القرارات سيؤزم حماية البيئة.

---

[1] فطمة الوردي، تأثير جائحة كورونا على البيئة والمناخ– : Instutut Amadeus publié le 29/05/2020, page électronique aladeusonline.org

[2] هذه الآثار بمثابة تغييرات بيئية تعد حوصلة لدراسات متعددة ومتشعبة نجد بعضها في صفحة: Deutsche Welle, DW.com

واقع الحالة البيئية على ضوء انتشار كوفيد 19 وما بعده

ومن المظاهر الجديدة نشير الى وضعية العالم امام الوباء وعجزه عن مواجهة تفشي الوباء وانتشاره مع عدم معالجته من المنبع كأحد المخاطر البشرية، بالإضافة الى مواجهته عن طريق الوقاية والحذر والاعتماد على العلم والتكنولوجيا بدلا من الرأسمال المادي والقرارات السياسية لوحدها.

وبالمقابل نقول بأن جائحة كورونا ساهمت في بعث تلوث فكري لدى العموم بأنها قادرة او انها استطاعت ان تحقق ما لم تستطع كل الدول مجتمعة تحقيقه وهو الوصول الى خفض الانبعاثات الغازية وبالتالي انخفاض في الاحتباس الحراري وفي التلوث الهوائي وفي التغيرات المناخية ... وهو اكثر الآثار السلبية التي خلقها كوفيد 19، ولعل اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة ان يوم 27 ديسمبر سيكون "اليوم العالمي للتأهب للأوبئة سيكون محاولة لضمان التعلم من الدروس لمواجهة الازمات الصحية والبيئية والبيولوجية في المستقبل.[1]

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

- **النصوص الدولية:**

1- Fiche d'information sur la gestion des déchets Covid 19 ONU, programme pour l'environnement, Octobre 2020
2- Le pacte vert pour l'Europe communication de la commission du parlement européen Bruxelles, le 11/12/2019.
3- Session extraordinaire de l'Assemblée générale consacrée a la pandémie de maladie a coronavirus les 3 et 4 décembre 2020.
4- Droits humains, environnement et Covid 19, ONU, programme pour l'environnement Covid 19 riposte octobre 2020.
5- Mesures de lutte contre la pandémie de covid 19, Recommandations aux ministres de l'environnement et de l'Energie. Amnesty internationale, secrétariat international, septembre 2020.

6- لوائح 2005 التابعة لمنظمة الصحة العالمية التي تظهر في شكل اتفاقية.

7- النظام العالمي للرصد المتكامل للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المرفق الثامن للائحة الفنية للمنظمة سنة 2019.

ثانيا /قائمة المراجع:

أ- الرسائل الجامعية:

- **باللغة العربية:**

- دير أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا دراسة حالة، دول القرن الافريقي. مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014، ص207.

- **باللغة الفرنسية:**

- Martens Lucile, Le défis de la sécurité environnementale a l'ONU, thèse, Columbia university, septembre 2015.

[1] أعلنت الجمعية العامة عن هذا اليوم في 2020/12/08.

1- المقالات في المجلات:

- **باللغة العربية:**

1- ايمان العباسي، ضمانات الحق في الصحة من خلال النصوص القانونية الدولية والوطنية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 54، العدد 5، سنة 2017.

2- بوكميش لعلى – باية فتيحة، المفهوم الجديد للأمن البيئي وتأثيراته على الأمن الغذائي، دراسة قانونية تحليلية في التشريع العام، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، المجلد 12، العدد3، 2018، ص 85-108.

3- خروبي بزارة أمال، بن علي جميلة، جريمة تلويث البيئة الهوائية كيميائيا –دراسة مقارنة في إطار التشريع الجزائري– المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 2، سنة 2020.

4- عبد الرحمان بن عبد الله الشقير، الامن البيئي الصحي في ظل فيروس كورونا المستجد، دراسة وصفية لبعض الممارسات الصحية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية جويلية 2020.

5- قردانيز وافية، الاليات القانونية لحماية الهواء من التلوث (دراسة في ضوء المواثيق الدولية والتشريع الجزائري)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 4، سنة 2020.

6- منصور أبو كريم، التحديات الجديدة للنظام الدولي، الامن الإنساني والصناعي في مواجهة فيروس كورونا، المركز الديمقراطي العربي، مارس 2020.

- **باللغة الفرنسية:**

1- Bruyninckx Hans, Pacte vert pour l'Europe, ensemble nous pouvons aller de l'avant, Bâtir une planète durable après la crise de coronavirus. Agence européenne pour l'environnement, décembre 2020.

2- Galay Christophe, Crise et sécurité alimentaire : vers un nouvel ordre alimentaire mondial ? Revue internationale de politique et developpement, n : 1, 2010, Genève, P229-248.

3- Frédérick Michel, La sécurité environnementale : éléments de définition, études internationales, ed : Institut québécois des hautes études internationales, volume 24, n :4, P753-765.

4- Hamwey Robert, Coronavirus : Impacts et défis a venir cnuced, Avril 2020.

5- Le prestre philippe, sécurité environnementale et insécurités internationales, Revue québécoise de droit international, année 1998 , P271-291.

6- Rebeyrote Véronique, L'après Covid 19, ne plus séparer santé et environnement, Révue France culture, Avril 2020.

2- المقالات على مواقع الانترنت:

- **باللغة العربية:**

1- بدوي محمود، تأثير فيروس كورونا على البيئة، معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة، مصر، الرابط: agri2day.com، نشر بتاريخ: 2020/04/12.

2- جيلي سلمى، الأمن الصحي ضمانة الأمن القومي –جائحة كورونا نموذجا– جامعة البليدة 2، الموقع: politics-dz.com

3- الحسيني عمر، أثر ازمة كورونا على اهداف التنمية المستدامة في العالم ومصر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، الموقع: masrsad.ecsstudies.com نشر بتاريخ: 2020/04/14.

4- حرسوفة ياسين – فحراس عبد العزيز، فيروس كورونا والتغيير المناخي أوجه التشابه وكذا تداعياتها على اهداف التنمية المستدامة 2030.

5- فاطمة الوردي، تأثير جائحة كورونا على البيئة والمناخ institut Amadeus الموقع: amadeusonline.orgنشر بتاريخ: 2020/05/29.

6- المكري هشام، الامن الغذائي العالمي في ظل جائحة كوفيد 19، المعهد المصري للدراسات، الموقع:eipss.eg.orgمنشور بتاريخ: 2020/10/19.

7- خلف العقلة، جائحة كوفيد 19 وتداعياتها على اهداف التنمية المستدامة، نشرية الالسكو العالمية، العدد 1 ماي 2020، الموقع: Alesco.org

8- الآثار الإيجابية لجائحة كورونا على البيئة، مجلة لوسيل الدولة، الرابط: usailnews.netانشر بتاريخ 2020/04/30 (دون ذكر الكاتب).

- **باللغة الفرنسية:**

1- Anderson Inger, changement climatique et environnement, penser l'après Covid 19, Page internet : ONU.info, publié le 14/06/2020.

2- Alterea Ingenierie, Covid 19 : les consequences environnementales du confinement, inm construction21.org, publié le 09/06/2020.

3- D'Allens Gaspad, Pour le climat, il y'aura « un avant et un après coronavirus » in Reporterre, le quotidien de l'écologie, page internet : m.reporterre.net, publié le 17/03/2020.

4- Nery Raphael et Brismalein Alexandre, Covid 19, impacts directs et indirects sur l'environnement, publié le 14/10/2020.

5- Wilks Jeremy, ما هو الأثر الحقيقي لفيروس كورونا على البيئة والتلوث وأيضا على تغير المناخ in : arabic.euronews.com, publié le 13/04/2020.